A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/48/L.5/Rev.1
10 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الثانية
البند ٩٢ من جدول الأعمال

أزمة الديون الخارجية والتنمية

الصين وكولومبيا*: مشروع قرار منقح

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشاكل
الديون الخارجية لجميع البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و د إ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٤٨/٤٦ و ١٥١/٤٦ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تلاحظ أنه من الضروري، في ضوء التطورات غير المتوازنة في سياق استراتيجية الدين الدولية الآخذة في الظهور، تحقيق مزيد من التقدم واتخاذ تدابير ملموسة اضافية من أجل حل مشكلة الديون الخارجية لعدد كبير من البلدان النامية،

وإذ ترحب بأن بعض البلدان النامية أحرزت تقدما كبيرا نحو التغلب على ما يواجهها من صعوبات في مجال الديون،

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧.

101293 101293 93-70089

وإذ تلاحظ أيضا مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة مما يؤثر بشكل سلبي على جهودها الانمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تكرر تأكيد الحاجة الى التصدي لهذه المشاكل وحلها من خلال تدابير فعالة لتخفيف عبء الديون، مع ايلاء المراعاة، في هذا السياق، للحالة الخاصة الحرجة لمعظم البلدان النامية الافريقية المدينة؛

وإذ تلاحظ كذلك أن عددا من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات فيما يتعلق بخدمة الديون، بينما تسلم بأن نادي باريس اعتمد نهجا مرنا وابتكاريا لمعالجة هذه المشاكل، وتطلب من الجهات الدائنة الخاصة اعتماد تدابير مماثلة،

وإذ تؤكد أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون الثقيلة فيما يتعلق بجميع أنواع ديون البلدان النامية، مع مراعاة الحاجة الماسة الى اتباع نهج عادل ودائم،

وإذ تشدد على أهمية قيام البلدان النامية المدينة بمواصلة وتكثيف الجهود التي تبذلها في مجال الاصلاح والاستقرار الاقتصاديين وبرامج التكيف الهيكلي، من أجل زيادة المدخرات والاستثمارات، والحد من التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية، مع مراعاة الخصائص التي تنفرد بها وضعف الطبقات الأشد فقرا من سكانها،

وإذ تؤكد ضرورة وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتصل، في جملة أمور، بمعدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول الى الأسواق، والممارسات التجارية، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة الى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ اتفاقات التنمية الدولية المعقودة بتوافق الآراء من أجل تعزيز التنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عبء الديون وخدمة الديون يمثل، في بلدان نامية عديدة، إحدى العقبات الكبرى التي تحول دون تنشيط النمو والتنمية، على الرغم مما قامت به تلك البلدان من إصلاحات اقتصادية كانت مضنية في أحيان كثيرة،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، بتكلفة جسيمة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في حينها، قد فعلت ذلك على الرغم من قيود مالية خارجية وداخلية شديدة،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية[(١)]؛

---

(١) A/48/345.

٢ - تحيط علما بأن بعض البلدان النامية المدينة ذات الديون الخارجية التجارية تمكنت من ابرام اتفاقات بشأن تخفيض خدمة ديونها المصرفية، وتدعو الى ابرام اتفاقات مماثلة مع البلدان النامية الأخرى المهتمة بالأمر؛

٣ - تطلب من المجتمع الدولي استكشاف سبل تنفيذ تدابير اضافية، بما في ذلك مواصلة إلغاء أو تخفيض الديون وخدمة الديون المتصلة بالدين الرسمي، واتخاذ اجراءات أسرع فيما يتعلق بجملة أمور من بينها باقي الديون التجارية المستحقة على البلدان النامية،

٤ - ترحب بقيام بعض الدائنين بشطب جزء كبير من الديون الرسمية الثنائية لأقل البلدان نموا، وتحث البلدان التي لم تقدم على الغاء ديون المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا، أو على تخفيف أعباء الديون المستحقة عليها بنفس القدر، على أن تفعل ذلك؛

٥ - تدعو الى التنفيذ العاجل والفعال للتدابير المتخذة لمعالجة مشكلة الديون لبعض البلدان الافريقية ذات الدخل المتوسط، وتدعو جميع الدائنين الى اتخاذ تدابير مناسبة لصالح جميع البلدان النامية المدينة ذات الدخل المتوسط، مع مراعاة الحالة الخاصة الحرجة للبلدان الافريقية المندرجة في هذه الفئة؛

٦ - تطلب من البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف النظر، وفي حدود اختصاصاتها، في اتخاذ تدابير ملائمة جديدة للتخفيف بقدر كبير من عبء ديون البلدان المنخفضة الدخل؛

٧ - تؤكد ضرورة تنفيذ المبادرات الأخيرة على أوسع نطاق وبأسرع ما يمكن، والمضي قدما على أساس هذه المبادرات، وتطلب من البلدان المتقدمة النمو اعتماد وتنفيذ مزيد من الشروط لتخفيف عبء الدين، بما في ذلك النظر في شروط ترينيداد وتوباغو؛

٨ - تسلم بالحاجة الملحة لمواصلة توفير شبكة أمان اجتماعي للفئات الضعيفة الأشد تضررا من تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة، وبخاصة الفئات المنخفضة الدخل، ضمانا للاستقرار الاجتماعي والسياسي؛

٩ - تشدد على أهمية أن تواصل البلدان النامية بذل جهودها من أجل تعزيز بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، وبذلك تعزز النمو والتنمية المستدامة؛

١٠ - تؤكد أن اتخاذ اجراءات متضافرة من جانب المجتمع الدولي، لاسيما من جانب البلدان المتقدمة النمو، من أجل التخفيف من عبء الديون على البلدان النامية هو أمر حيوي بالنسبة للنمو في البلدان النامية، الأمر الذي سيؤدي بدوره الى تعزيز نمو الاقتصاد العالمي؛

١١ - تسلم أيضا بحاجة البلدان النامية المدينة الى بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتعلق بجملة أمور، منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول الى الأسواق، والممارسات التجارية، وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة الملحة الى الخروج بنتيجة متوازنة وناجحة من جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما يفضي الى تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها فتعود بالنفع على جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية؛

١٢ - تشدد على ضرورة توفير تدفقات مالية جديدة الى البلدان النامية المدينة، علاوة على تدابير التخفيف من عبء الديون، التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، حسب الاقتضاء، من أجل تقديم الدعم الى البلدان النامية في تنفيذ اصلاحاتها الاقتصادية وبرامجها لتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، بما يمكنها من الخلاص من نير الديون ويساعدها في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

١٣ - تحث المجتمع الدولي على النظر في التوسع في الأخذ بتدابير مبتكرة، مثل مقايضة الديون برأس المال أو باستثمارات لحماية الطبيعة، أو بتمويل أنشطة التنمية، دونما إخلال بأي حلول أكثر دواما مثل إلغاء الدين؛

١٤ - تطلب الى الجهات الدائنة الخاصة، ولاسيما المصارف التجارية، تجديد المبادرات والجهود وتوسيع نطاقها من أجل التصدي لمشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل؛

١٥ - تحث المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة دعم الاتفاقات الاجمالية المتعلقة بتخفيض الديون وخدمة الديون مع اتباع المرونة اللازمة في إطار مبادئها التوجيهية القائمة، وتحث أيضا على إيلاء الاهتمام الجاد لمواصلة العمل من أجل التوصل الى حل موجه نحو النمو لمشاكل البلدان النامية التي تواجه صعوبات خطيرة فيما يتعلق بخدمة ديونها، بما في ذلك البلدان المدينة بصورة رئيسية للدائنين الرسميين أو للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

١٦ - تحث البلدان الدائنة والمصارف الخاصة وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في حدود اختصاصها، على أن تنظر في تقديم دعم مالي جديد ملائم للبلدان النامية، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل والتي عليها ديون كبيرة، وتواصل، بتكلفة جسيمة، خدمة ديونها والوفاء بالتزاماتها الدولية؛

١٧ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -